العدد ١١٨ A-1 ايلول ٢٠٢٥
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
No. 18A-1 – Sept 2025 Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

موقف تركيا من تأميم النفط العراقي: دراسة تاريخية (١٩٧٢–٢٠١٥)"

م .د وسام حميد محمود العيساوي
مدرس الجامعة العراقية كلية العلوم الإسلامية

Turkey's Position on the Nationalization of Iraqi Oil: A Historical and "(١٩٧٢–٢٠١٥) Study"

dr.wesaam84@gmail.com
Wassam Hamid Mahmoud Al-Issawi
Assistant Lecturer
University of Iraq, College of Islamic Sciences
dr.wesaam84@gmail.com

الملخص:
يهدف هذا البحث إلى دراسة موقف تركيا من تأميم النفط العراقي عام ١٩٧٢، بوصفه أحد أبرز الأحداث الاقتصادية والسياسية في تاريخ العراق الحديث، وانعكاساته على العلاقات الثنائية بين البلدين. يتناول البحث الأبعاد التاريخية والسياسية والاقتصادية للحدث، مع تحليل المواقف الرسمية التركية من قرار التأميم، ومدى تأثرها بالعوامل الإقليمية والدولية، وبخاصة موقف كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي آنذاك. كما يسلط الضوء على طبيعة العلاقات العراقية – التركية في ضوء المتغير النفطي، وما رافقها من تفاعلات سياسية واقتصادية حتى عام ٢٠١٥، سواء في ما يتعلق بخطوط أنابيب النفط، أو المصالح المشتركة، أو المواقف الإقليمية المتبادلة. وقد توصل البحث إلى أن السياسة التركية تجاه العراق كانت تتسم بالبراغماتية، إذ سعت أنقرة إلى تحقيق توازن بين مصالحها الاقتصادية وأولوياتها الأمنية والسياسية في المنطقة.
الكلمات المفتاحية: تأميم النفط العراقي، تركيا، العلاقات العراقية – التركية، السياسة النفطية، المتغيرات الإقليمية، البراغماتية السياسية.

Abstract
This research aims to examine Turkey's position on the nationalization of Iraqi oil in 1972, one of the most significant economic and political events in modern Iraqi history, and its impact on bilateral relations between the two countries. The study explores the historical, political, and economic dimensions of the event, analyzing Turkey's official stance toward the nationalization decision and the extent to which it was influenced by regional and international factors—particularly the positions of the United States and the Soviet Union. It also highlights the nature of Iraqi–Turkish relations in light of oil-related developments and the ensuing political and economic interactions up to 2015, focusing on oil pipelines, mutual interests, and regional stances. The research concludes that Turkey's policy toward Iraq was characterized by pragmatism, as Ankara sought to balance its economic interests with its security and political priorities in the region.
Keywords:
Iraqi Oil Nationalization, Turkey, Iraqi–Turkish Relations, Oil Policy, Regional Changes, Political Pragmatism.

المقدمة
تُعد العلاقات العراقية – التركية من العلاقات الإقليمية ذات الأهمية الخاصة في منطقة الشرق الأوسط، لما تتميز به الدولتان من موقع جغرافي متجاور، وتشابك في المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية. وقد

مرّت هذه العلاقات بمراحل متعددة اتسمت بالتوتر أحيانًا وبالتقارب أحيانًا أخرى، تبعًا للمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي أحاطت بهما. فقد شهدت العلاقات بين البلدين خلال المدة (١٩٥٨–١٩٦٨) توترًا ملحوظًا، نتيجة الموقف التركي المعارض لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق وانسحاب الأخير من حلف بغداد عام ١٩٥٩، فضلًا عن اتهام الحكومة العراقية لتركيا بدعم الحركات الكردية المسلحة في شمال العراق منذ عام ١٩٦١. إلا أن الموقف التركي شهد تحولًا إيجابيًا بعد قيام ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ في العراق، إذ سارعت أنقرة إلى الاعتراف بالحكومة الجديدة بعد ثلاثة أيام فقط من تشكيلها، ما عُدّ مؤشرًا على رغبتها في فتح صفحة جديدة من التعاون بين البلدين، وهو ما انعكس فعلًا في تحسن العلاقات الثنائية على مختلف الأصعدة حتى قبيل اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية عام ١٩٨٠.

وخلال حرب الخليج الأولى (١٩٨٠–١٩٨٨)، اتسم الموقف التركي بالحياد النسبي، إذ دعت أنقرة إلى تسوية النزاع سلميًا، وامتنعت عن السماح باستخدام قواعد حلف شمال الأطلسي على أراضيها ضد أي من الطرفين. غير أن هذا الموقف تبدل جذريًا في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، حين التزمت تركيا بقرارات الحصار الاقتصادي المفروضة على العراق من قِبل مجلس الأمن الدولي، وسمحت بإنشاء منطقة حظر الطيران شمال العراق، كما قامت بتوغلات عسكرية متكررة داخل الأراضي العراقية بذريعة ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني (PKK)، مما شكل تدخلًا مباشرًا في الشأن العراقي الداخلي.

أما بعد الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، فقد اتخذت تركيا في بدايته موقفًا مغايرًا لتوجهات حليفتها الولايات المتحدة، إذ رفض البرلمان التركي السماح للقوات الأمريكية بعبور أراضيها لفتح جبهة شمالية ضد العراق. إلا أن هذا الموقف لم يدم طويلًا، إذ بدأت أنقرة في إعادة تقييم سياساتها تجاه العراق بعد تدهور الأوضاع الأمنية، وسعت للمشاركة في المؤتمرات الإقليمية والدولية التي تناولت مستقبل العراق، مؤكدّةً حرصها على وحدة أراضيه وعدم التدخل الخارجي في شؤونه الداخلية.

ضمن هذا السياق التاريخي والسياسي المعقد، جاء قرار تأميم النفط العراقي في الأول من حزيران ١٩٧٢ ليشكل نقطة تحول محورية في العلاقات العراقية – التركية، إذ لم يكن حدثًا اقتصاديًا فحسب، بل كان ذا أبعاد سياسية واستراتيجية أثرت في موازين القوى بالمنطقة، وأثارت ردود فعل متفاوتة من قبل الدول الإقليمية والدولية، وفي مقدمتها تركيا، التي رأت في القرار تحديًا لمصالحها الاقتصادية ومسار علاقاتها مع العراق. فقد تزامن التأميم مع مرحلة إعادة تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، ومع تصاعد الدور النفطي كأداة سياسية واقتصادية فاعلة.

من هنا، يسعى هذا البحث إلى دراسة موقف تركيا من تأميم النفط العراقي من منظور تاريخي وسياسي خلال المدة (١٩٧٢–٢٠١٥)، وتحليل أبعاده المختلفة في ضوء المتغيرات الإقليمية التي شهدتها المنطقة خلال تلك الحقبة، ولا سيما في ظل التغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية التركية، وطبيعة علاقاتها مع العراق في مجالات الاقتصاد والطاقة والأمن. كما يحاول البحث الكشف عن مدى تأثير العوامل الجيوسياسية والمصلحية في صياغة الموقف التركي من القرار، واستجلاء انعكاساته على مسار العلاقات الثنائية بين البلدين حتى عام ٢٠١٥.

إن أهمية هذه الدراسة تنبع من كونها تسلط الضوء على مرحلة مفصلية في تاريخ العلاقات العراقية – التركية، وتربط بين السياسة النفطية والتحولات الإقليمية، في محاولة لفهم السلوك السياسي التركي تجاه العراق في ضوء توازنات المصالح والضغوط الدولية، بما يُسهم في إثراء الدراسات الإقليمية حول تفاعلات الشرق الأوسط.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية والسياسية لتأميم النفط العراقي

يعدّ تأميم النفط العراقي عام ١٩٧٢ حدثًا مفصليًا في تاريخ العراق الحديث، إذ مثّل تتويجًا لمسيرة طويلة من النضال الوطني لاستعادة السيطرة على الثروات الطبيعية من الشركات الأجنبية. جاء القرار في ظل ظروف دولية وإقليمية معقدة، حيث كانت المنطقة العربية تشهد تصاعدًا في المد القومي، وتناميًا في الوعي الاقتصادي بأهمية الموارد النفطية كأداة للسيادة والتنمية. يهدف هذا المبحث إلى تحليل الخلفية التاريخية والسياسية التي مهدت لقرار التأميم، من خلال دراسة الأوضاع الدولية والإقليمية المحيطة به، ومواقف الدول المجاورة والدول الكبرى من هذا القرار.

المطلب الأول: الظروف الدولية والإقليمية لقرار التأميم عام ١٩٧٢

يُعَدّ تأميم النفط العراقي عام ١٩٧٢ من أبرز الأحداث الاقتصادية والسياسية في تاريخ العراق الحديث، إذ شكّل نقطة تحوّل كبرى في مسار علاقته بشركات النفط الأجنبية، وعبّر عن إرادة الدولة العراقية في استعادة سيادتها على مواردها الطبيعية بعد عقود من الهيمنة الأجنبية على قطاع النفط. وقد جاء هذا القرار نتيجة لتفاعل عوامل تاريخية وسياسية واقتصادية داخلية وخارجية متشابكة، تراكمت منذ بدايات القرن العشرين حتى مطلع السبعينيات.

منذ اكتشاف النفط في العراق عام ١٩٢٧ في حقل بابا كركر، خضعت صناعة النفط العراقية لهيمنة الشركات الأجنبية ممثلة في شركة نفط العراق (IPC) التي كانت تسيطر عليها شركات بريطانية وفرنسية وأمريكية، وفق اتفاقيات مجحفة منحتها امتيازات طويلة الأمد مقابل عوائد محدودة للعراق (الحبيب، ١٩٦٩، ص٦) ومع تصاعد الوعي القومي بعد الحرب العالمية الثانية، بدأ العراق يطالب بإعادة النظر في تلك الاتفاقيات، خصوصًا بعد تأميم النفط في إيران عام ١٩٥١، مما ألهم النخب العراقية والساسة باتجاه تحقيق السيادة على الثروة النفطية (إبراهيم، ٢٠٢١، ص٣٢٦٠)

شهدت خمسينيات القرن الماضي تزايد حدة التوتر بين الحكومة العراقية وشركات النفط، إذ اتهمت بغداد تلك الشركات بتقليص الإنتاج عمدًا للحفاظ على استقرار الأسعار العالمية، وإضعاف العائدات العراقية. وقد حاولت الحكومة العراقية في عهد نوري السعيد تعديل الاتفاقيات دون جدوى، بسبب الضغوط البريطانية والأمريكية التي كانت تسعى للحفاظ على مصالحها النفطية في المنطقة (البوعلي، ٢٠١٥، ص٥٩)

ومع قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وسقوط النظام الملكي، برزت مرحلة جديدة من الصراع مع الشركات الأجنبية، إذ اتخذت حكومة عبد الكريم قاسم مواقف أكثر تشددًا تجاه شركة نفط العراق، فأصدرت قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ الذي استرجع ٩٩,٥٪ من أراضي الامتياز غير المستثمرة، لتكون نواة لسيطرة الدولة على الموارد النفطية (خليل، ١٩٨١، ص٧٢) وقد شكّل هذا القانون الأساس القانوني والسياسي لعملية التأميم اللاحقة.

وفي ظل التحولات السياسية التي شهدها العراق بعد عام ١٩٦٨ بوصول حزب البعث إلى السلطة، تم تبنّي سياسة اقتصادية وطنية أكثر استقلالية، سعت إلى تقليص نفوذ الشركات الاحتكارية الأجنبية. وبحسب ما يشير إليه مؤيد الطائي ورياض الأعاجيبي، فإن القيادة العراقية آنذاك كانت تنظر إلى النفط كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الدور الإقليمي للعراق (الطائي والأعاجيبي، ٢٠٢٢، ص٥٨٩) وقد بدأت مفاوضات مطولة مع شركة نفط العراق لإعادة التوازن في العائدات النفطية، إلا أن تعنت الشركات أدى إلى اتخاذ قرار التأميم في الأول من حزيران عام ١٩٧٢.

أما من الناحية السياسية، فقد ارتبط قرار التأميم بالتحولات في ميزان القوى الإقليمي والدولي. فالاتحاد السوفيتي كان يدعم سياسات التحرر الاقتصادي في الشرق الأوسط ضمن إطار الحرب الباردة، في حين كانت الشركات الغربية تخشى من أن يؤدي التأميم العراقي إلى "عدوى التأميم" في بقية دول الخليج (غالي، ٢٠٢٤، ص٣١) كما أن نجاح العراق في توقيع اتفاقية التعاون النفطي مع الاتحاد السوفيتي ساهم في توفير الغطاء الفني والسياسي لعملية التأميم (إبراهيم، ٢٠٢١، ص٣٢٧٤)

يشير الباحث نوري عبدالحميد خليل إلى أن تأميم النفط العراقي لم يكن مجرد خطوة اقتصادية، بل تحوّل استراتيجي في العلاقات العربية – الغربية، حيث دفع الدول العربية المنتجة للنفط إلى إعادة النظر في علاقاتها التعاقدية مع الشركات الأجنبية، وأدى إلى بروز مفهوم "السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية" في القانون الدولي (خليل، ١٩٨١، ص٧٥) كما ساهم القرار في تعزيز مكانة العراق داخل منظمة الأقطار المصدّرة للنفط)أوبك(، إذ أصبح نموذجًا يُحتذى به في الدفاع عن الحقوق الوطنية (البوعلي، ٢٠١٥، ص٨٧)

على الصعيد الداخلي، أدى التأميم إلى تحوّل اقتصادي كبير، إذ أصبحت شركة النفط الوطنية العراقية مسؤولة عن إدارة الحقول النفطية، وارتفعت الإيرادات النفطية بشكل غير مسبوق، مما مكّن الدولة من تمويل برامج التنمية والخطط الخمسية الطموحة (الحبيب، ١٩٦٩، ص٢٤) ومع ذلك، واجه العراق تحديات فنية وتسويقية في تسويق النفط المؤمّم، خاصة بسبب الحصار غير المعلن من بعض الشركات

الغربية، ما اضطره إلى إقامة تحالفات اقتصادية مع الاتحاد السوفيتي وبعض الدول الاشتراكية (الطائي والأعاجيبي، ٢٠٢٢، ص٥٩٤)

لقد جسّد قرار تأميم النفط العراقي عام ١٩٧٢ ذروة النضال الوطني في استعادة السيادة الاقتصادية، وأسّس لمرحلة جديدة من تطور الدولة العراقية، التي اعتمدت على مواردها الذاتية لبناء الصناعة الوطنية وتطوير البنية التحتية. ومع مرور العقود، ظل هذا القرار علامة فارقة في التاريخ السياسي والاقتصادي للعراق، ودليلًا على قدرته في مواجهة القوى الدولية لحماية مصالحه الوطنية.

المطلب الثاني: موقف تركيا والدول الإقليمية والدولية من القرار

أثار قرار العراق في الأول من حزيران عام ١٩٧٢ بتأميم شركة نفط العراق(Iraq Petroleum Company – IPC) ردود فعل واسعة ومتباينة على المستويين الإقليمي والدولي، نظرًا لما شكّله القرار من تحدٍّ مباشر لمصالح الشركات النفطية الكبرى والدول الغربية الداعمة لها، ولما له من انعكاسات اقتصادية وجيوسياسية على دول الجوار، وفي مقدمتها تركيا وإيران ودول الخليج العربي.

أولًا: الموقف التركي

يُعدّ الموقف التركي من قرار التأميم معقدًا ومزدوجًا، إذ اتسم بالحياد الحذر في العلن، بينما كانت هناك تحفظات ضمنية في المواقف الرسمية بسبب الارتباط الاقتصادي الوثيق بين أنقرة وشركات النفط الغربية، ولا سيما البريطانية والأمريكية التي كانت تمر صادراتها عبر الأراضي التركية.

فمن الناحية الجغرافية، مثّل أنبوب كركوك – جيهان أحد أهم خطوط تصدير النفط العراقي، ما جعل تركيا معنية بشكل مباشر بتبعات القرار، سواء من حيث العائدات التي تحصل عليها لقاء مرور النفط أو من حيث علاقتها مع حلفائها الغربيين (بهنان، ٢٠٠٦، ص٢٤)

وقد رأت تركيا في التأميم خطوة قد تؤثر سلبًا على مصالحها الاقتصادية، خصوصًا أن القرار تزامن مع فترة اضطراب سياسي داخلي لديها بعد انقلاب ١٩٧١، ما جعلها تتجنب الدخول في مواجهة مع العراق أو الغرب (غدير، ٢٠٠٩، ص٣٣) إلا أن العلاقات بين البلدين لم تنقطع، بل شهدت توازنًا في التعامل؛ فقد سعى العراق إلى طمأنة الجانب التركي بأن قرار التأميم شأن سيادي داخلي لا يمس بالتزامات العراق التجارية مع الدول المجاورة (العاني والدوري، ٢٠٠٤، ص٢٠٥)

أما على المدى الطويل، فقد استفادت تركيا لاحقًا من استقرار العلاقات النفطية الجديدة، إذ وقعت مع العراق اتفاقية إنشاء خط أنابيب النفط بين كركوك وجيهان عام ١٩٧٧، ما أعاد الثقة بين الجانبين وأدخل العلاقات مرحلة تعاون اقتصادي واسع (بهنان، ٢٠٠٦، ص٢٩) ويشير جوربز (٢٠٢٣) إلى أن تلك العلاقة، رغم التوترات السياسية، ظلت قائمة على المصالح المتبادلة في قطاع الطاقة، وهو ما تكرّر في فترات لاحقة حين أوقفت تركيا تصدير النفط العراقي من إقليم كردستان بسبب خلافات قانونية، ما أعاد للواجهة تأثير القرار التاريخي لعام ١٩٧٢ على معادلة النفط بين البلدين (جوربز، ٢٠٢٣، ص٣٦)

ثانيًا: المواقف الإقليمية

١. الموقف الإيراني

اتخذت إيران موقفًا سلبيًا نسبيًا من قرار التأميم، إذ رأت فيه تعزيزًا لدور العراق الإقليمي على حساب نفوذها في منطقة الخليج العربي. كما كانت إيران في ذلك الوقت حليفًا وثيقًا للولايات المتحدة وبريطانيا، الدولتين الأكثر تضررًا من القرار، مما جعلها تتبنى موقفًا داعمًا ضمنيًا للشركات النفطية الأجنبية (خليل، ١٩٨١، ص٨٠)

لكنها تجنبت المواجهة المباشرة مع بغداد لتجنب تفاقم التوترات الحدودية بين البلدين، خصوصًا وأن العلاقات العراقية–الإيرانية كانت تمر بمرحلة حساسة سبقت توقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ (العلياوي، ٢٠٢٠، ص٢٤١)

٢. الموقف الخليجي والعربي

أما الموقف العربي، فكان في مجمله متباينًا. فقد رحبت بعض الدول العربية، وخاصة الجزائر وليبيا، بالقرار وعدّته امتدادًا لحركات التحرر الاقتصادي في العالم العربي، بينما تحفّظت دول أخرى كالسعودية والكويت خوفًا من أن يؤدي القرار إلى ردود فعل غربية تؤثر على علاقاتها النفطية مع الشركات الأجنبية (خليل، ١٩٨١، ص٨٨)

كما ساهمت منظمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول (أوابك) في دعم الموقف العراقي دبلوماسيًا، مؤكدة على حق الدول المنتجة في السيادة على مواردها الطبيعية، ما عزّز الموقف العراقي إقليميًا (البوعلي، ٢٠١٥، ص٩٤)

ثالثًا: المواقف الدولية

١. الموقف الغربي

قوبل قرار التأميم برفض شديد من قبل بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا، وهي الدول المالكة لحصص كبرى في شركة نفط العراق. فقد وصفته بريطانيا بأنه "عمل غير ودي"، وحاولت الضغط دبلوماسيًا واقتصاديًا على بغداد لإلغاء القرار، لكنها فشلت بسبب الإسناد السياسي من الاتحاد السوفيتي للعراق (إبراهيم، ٢٠٢١، ص٣٢٨٥)

كما لجأت الشركات المتضررة إلى التهديد بإجراءات قانونية دولية، غير أن العراق تمكن من تحييد تلك الضغوط عبر توقيع اتفاقات تعويض محدودة، مستفيدًا من الدعم العربي والدولي لحقه في التأميم (الحبيب، ١٩٦٩، ص٢٢)

٢. الموقف السوفيتي والكتلة الاشتراكية

كان الموقف السوفيتي والكتلة الاشتراكية من قرار العراق بتأميم النفط في الأول من حزيران عام ١٩٧٢ من أكثر المواقف الدولية دعمًا ومساندة لبغداد، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو التقنية. فقد نظر الاتحاد السوفيتي إلى هذا القرار على أنه انتصار للسيادة الوطنية ضد الاحتكارات الغربية، وانعكاس مباشر لتنامي نفوذ المعسكر الاشتراكي في الشرق الأوسط خلال فترة الحرب الباردة (إبراهيم، ٢٠٢١، ص٣٢٧٨)

منذ أواخر الستينيات، عملت القيادة العراقية على توثيق علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي، خصوصًا بعد تدهور علاقاتها مع الغرب إثر فشل مفاوضات تعديل اتفاقيات النفط مع شركة نفط العراق (IPC) وقد مثّل هذا التقارب مع موسكو خطوة استراتيجية مكّنت العراق من إيجاد بديل عن الدعم الغربي في مجال التكنولوجيا النفطية والاستثمارات (الحبيب، ١٩٦٩، ص٢١)

وقد عبّر الاتحاد السوفيتي رسميًا عن تأييده الكامل لقرار التأميم بعد ساعات من صدوره، حين أصدرت وزارة الخارجية السوفيتية بيانًا أشادت فيه بـ«الخطوة الجريئة التي اتخذتها الحكومة العراقية دفاعًا عن مصالح شعبها وسيادتها الوطنية» (غالي، ٢٠٢٤، ص٣٣) كما اعتبرت الصحف السوفيتية – ومنها صحيفة برافدا – أن تأميم النفط العراقي ينسجم مع مبادئ التحرر الاقتصادي من الاستعمار الجديد، ويُعد نموذجًا يحتذى به في العالم الثالث (الطائي والأعاجيبي، ٢٠٢٢، ص٥٩٨)

وفي الجانب العملي، سارع الاتحاد السوفيتي إلى تقديم دعم فني وتقني للعراق من خلال إرسال الخبراء والمستشارين لتشغيل المنشآت النفطية المؤمّمة. ووقّع الطرفان بعد أسابيع قليلة من التأميم اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني لعام ١٩٧٢، التي تضمنت تقديم المساعدة في تشغيل الحقول النفطية، وبناء خطوط أنابيب ومصافي جديدة، وتدريب الكوادر العراقية في الجامعات والمعاهد السوفيتية (البوعلي، ٢٠١٥، ص٩٠)

كما ساعدت موسكو العراق على تجاوز العقوبات الاقتصادية غير المعلنة التي فرضتها بعض الشركات الغربية بعد التأميم، وذلك من خلال شراء جزء من النفط العراقي بأسعار تفضيلية، وتزويد بغداد بتقنيات الحفر والإنتاج التي كانت حكرًا على الشركات الغربية سابقًا (خليل، ١٩٨١، ص٨٣) وقد مكّن هذا التعاون العراق من ضمان استمرار تصدير النفط دون خضوع للابتزاز الاقتصادي، مما عزّز استقلال قراره السيادي.

أما بالنسبة لبقية دول الكتلة الاشتراكية مثل ألمانيا الشرقية، وبولندا، وبلغاريا، وتشيكوسلوفاكيا، فقد عبّرت بدورها عن تأييد واضح للخطوة العراقية، وعدّتها امتدادًا طبيعيًا لحركات التحرر الوطني ضد الاستغلال الرأسمالي (غالي، ٢٠٢٤، ص٣٥) وأبرمت بعض هذه الدول اتفاقيات لشراء النفط العراقي وتقديم المساعدات الفنية مقابل عقود توريد طويلة الأمد.

ويُشير الباحث محمد السعودي إبراهيم (٢٠٢١) إلى أن الدعم السوفيتي لم يكن فقط بدافع التضامن الأيديولوجي، بل انطلق من حسابات استراتيجية، إذ كانت موسكو تسعى لتوسيع نفوذها في الخليج العربي

وموازنة الوجود الأمريكي فيه، وقد وجدت في العراق حليفًا قويًا يمكن الاعتماد عليه في المنطقة (إبراهيم، ٢٠٢١، ص٣٢٨٢)

كما ساهم هذا التقارب في توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين العراق والاتحاد السوفيتي عام ١٩٧٢، التي أرست أسس شراكة سياسية واقتصادية طويلة المدى بين البلدين. وقد تضمنت المعاهدة بنودًا تتعلق بالتعاون في مجالات الطاقة، والدفاع، والتعليم، والتبادل التجاري، مما جعلها ركيزة أساسية في السياسة الخارجية العراقية طوال السبعينيات (الطائي والأعاجيبي، ٢٠٢٢، ص٦٠٠)

لقد كان الموقف السوفيتي من تأميم النفط العراقي منسجمًا مع سياسة موسكو الداعمة لتحرر الشعوب من السيطرة الاقتصادية الغربية، وهو ما أعطى العراق غطاءً دوليًا قويًا مكّنه من تنفيذ قراره دون أن يتعرض لعزلة سياسية أو اقتصادية. ويمكن القول إن الدعم السوفيتي والاشتراكي ساهم في نجاح تجربة التأميم وتثبيت دعائمها، وفتح أمام العراق مرحلة جديدة من التنمية النفطية المستقلة عن النفوذ الأجنبي.

أدى قرار التأميم إلى إعادة رسم خريطة العلاقات الإقليمية للعراق. فبينما تعزّزت علاقاته مع المعسكر الاشتراكي وبعض الدول العربية التقدمية، توترت علاقاته مؤقتًا مع تركيا وإيران والغرب، قبل أن تستقر تدريجيًا في إطار مبدأ "النفط أداة للتعاون لا للمواجهة" (البوعلي، ٢٠١٥، ص١٠٢) كما شكّل القرار نقطة ارتكاز جديدة في سياسة العراق الخارجية، إذ اعتمد على النفط كوسيلة لبناء نفوذ إقليمي واسع، تجلّى في دعمه لحركات التحرر ومشاريع التنمية العربية في السبعينيات. ومع ذلك، بقيت تداعيات التأميم حاضرة في التفاعلات الاقتصادية والسياسية مع تركيا والدول الغربية حتى العقود اللاحقة، خاصة في ملفات أنبوب كركوك – جيهان وصادرات إقليم كردستان ((Bowlus, 2017, p.727

المبحث الثاني: العلاقات العراقية – التركية في ضوء المتغير النفطي

بعد تأميم النفط، دخلت العلاقات العراقية–التركية مرحلة جديدة اتسمت بتداخل المصالح الاقتصادية والسياسية، خاصة في ظل حاجة العراق لتصدير نفطه عبر الأراضي التركية. وقد شكّل المتغير النفطي عنصرًا رئيسًا في توجيه مسار هذه العلاقات، سواء في التعاون أو التوتر. يتناول هذا المبحث أبعاد هذه العلاقة من خلال تحليل الجوانب الاقتصادية والسياسية التي رافقت تنفيذ سياسات العراق النفطية بعد التأميم.

المطلب الأول: البعد الاقتصادي – خط أنابيب النفط العراقي عبر الأراضي التركية

شهدت العلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا تطورًا ملحوظًا عقب تأميم النفط العراقي عام ١٩٧٢، إذ برز النفط كعامل استراتيجي في توجيه مسار العلاقات الثنائية بين البلدين، ولا سيّما من خلال مشروع خط أنابيب النفط العراقي – التركي الذي أصبح أحد أبرز أدوات التعاون الاقتصادي والسياسي في المنطقة.

كان العراق في عقد الثمانينيات من القرن العشرين أكبر شريك تجاري لتركيا قياساً بالدول العربية الأخرى، إذ كان يمثل أكبر مصدري النفط إليها، فمثلاً خلال الأشهر (كانون الثاني – أيلول ١٩٨٧) بلغ إجمالي واردات تركيا النفطية ١٣,٧ مليون طن قيمتها ١٨٨٤ مليون دولار منها ٥,١٢٢ ملايين طن من العراق قيمتها ٦٧٨ مليون دولار، وهذا يعني أن الأخير زودها خلال تلك الفترة بـ ٣٧,٤٪ من إجمالي هذه الواردات. (معوض، ١٩٩٨، ص ١٢–٩٨)

تراجعت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدولتين في عقد التسعينيات من القرن العشرين إلى مرتبة متدنية قياساً بالدول العربية أيضاً إثر اجتياح القوات العراقية للكويت في ٢ آب ١٩٩٠ والتزام تركيا بالحظر الاقتصادي الذي فرض على العراق في الشهر نفسه من قبل مجلس الأمن الدولي، حيث ظهرت دولاً عربية أخرى أكثر أهمية في المجال التجاري، لا سيما المملكة العربية السعودية وليبيا والإمارات العربية المتحدة ومصر،ففي سنة ١٩٩٢ مثلاً بلغت الصادرات السعودية إلى تركيا ٥٨,٣٪ في حين بلغت وارداتها ٢٢,٦ %، أما العراق فقد بلغت صادراته إلى تركيا في تلك السنة ٠,٠٣٪ أما وارداته فكانت ٩,٨. (الطويل، ٢٠١٠، ص ٥٢٧–٥٣٠)

ومنذ سنة ١٩٩٤ بدأت بعض الأوساط السياسية التركية وفي مقدمتها سليمان ديمرل Demirel رئيس الجمهورية التركية (١٩٩٣ - ٢٠٠٠) المطالبة برفع فلك الحظر المفروض على العراق الذي ألحق بتركيا

خسائر اقتصادية كبيرة . وشهدت السنة نفسها استئناف جزئي للتجارة بين الدولتين ، حيث قَام بعض المسؤولين الأتراك بزيارة العراق خلال سنتي (١٩٩٤ - ١٩٩٥) وتوقيع بروتوكول للتعاون التجاري والصناعي وتشكيل غرفة تجارة مشتركة ، وكذلك استمرار المباحثات الفنية بينهما لإعادة استئناف ضخ النفط العراقي عن طريق إنبوبي نقل وتصدير ذلك النفط عبر تركيا. (النعيمي، ٢٠٠٩، ص ٣–٤)

استفادت تركيا قَليلاً أواخر سنة ١٩٩٧ قياساً بسنوات قَبل فرض ذلك الحظر من خلال ما توصل إليه العراق مع هيئة الأمم المتحدة في تطبيق اتفاق " النفط مقابل الغذاء" الذي سمح بموجبه للعراق تصدير كمية محدودة من نفطه بقيمة ملياري دولار كل ستة شهور، إذ حصلت تركيا على ١٤٠ مليون دولار كرسوم وعوائد نقل وتصدير العراق عبر إنبوبي كركوك - يومورتاليك Yumurtalik في المرحلة الأولى من تطبيق هذا الاتفاق (١٠ كانون الأول ١٩٩٦-٧ حزيران ١٩٩٧) وكذلك زاد حجم التبادل التجاري بينهما ما بين (٣٠٠- ٥٠٠) مليون دولار في غضون تلك المرحلة. وبلغ مجموع ما صدره العراق خلال تلك المرحلة ١٢٠ مليون برميل ، منها ١٨,٦١ مليون برميل بنسبة ١٥,٥٪ من الإجمالي استوردته تركيا مقابل تجهيز العراق بأغذية وأدويةٍ ، فضلاً عن ذلك كان العراق يزود تركيا ١٠٠ ألف برميل يومياً خارج إطار اتفاق " النفط مقابل الغذاء" عن طريق الشاحنات التركي. (باكير وآخرون، ٢٠٠٩، ص ١٥٨–١٥٩)

شهدت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين تطوراً ملحوظاً سنة ٢٠٠١ وفي المجالات كافة ، سواء في إطار مذكرة التفاهم " النفط مقابل الغذاء" أو في إطار اتفاقيات التبادل التجاري المشترك بينهما، وأبرز دليل على ذلك أن حجم التبادل التجاري بينهما بلغ زهاء ٣ مليارات دولار. (النعيمي، ٢٠٠٧، ص ١١)

إن ما تعرض له العراق من احتلال أراضيه بسبب الحرب التي قَادتها الولايات المتحدة الأمريكية خلال (٢٠ آذار- ٩ نيسان ٢٠٠٣)، وما رافق ذلك من تردي الأوضاع الأمنية فيه، كان من الطبيعي أن ينعكس ذلك سلباً على مستويات حجم فلك التبادل بين العراق وتركيا، ومع فلك أبدى المسؤولون العراقيون والأتراك استعدادهم لتطوير العلاقات بين دوليتهما وفي مختلف المجالات . ففي ٢١ نيسان ٢٠٠٥ صرح جص الطالباني رئيس الجمهورية العراقية بأنه سيعمل على تطوير العلاقات بين الدواتين في المجالات السياسية والاقتصادية وعلى فتح معبر حدودي ثانٍ مع تركيا وفتح قنصلية تركية في الموصل. ومن خلال الزيارة التي قَام بها وفد عراقي برئاسة أحمد الجلبي نائب رئيس الوزراء إلى أنقرة في أوائل آذار ٢٠٠٦ أبدى الجانب التركي استعداده على فتح ذلك المعبر، فضلاً عن التعاون الكامل في مجال الصناعة وإقَامة مدينة صناعية كبرى في كركوك ، ومناقَشة الديون المترتبة على العراق والبالغة ١,٤٠٠,٠٠٠ دولار، والعمل على زيادة حجم التبادل التجاري بينهما، علماً أنه بلغ في السنة ذاتها ما يقارب ٢,٩ مليار دولار. (بهنان، ٢٠٠٦، ص ٤٧–٥٠)

شهدت السنوات اللاحقة تطوراً ملحوظاً في العلاقات الاقتصادية بين الدولتين من خلال الزيارات المتبادلة لمسؤولي الدولتين وبأعلى المستويات وما تمخض عنها من التوقيع على اتفاقيات اقتصادية وتجارية أدت في نهاية المطاف إلى حصول عدد من الشركات التركية على فرص الاستثمار في العراق وكذلك المساهمة في إعادة أعماره وزيادة تدفق كميات النفط العراقي عبر الأراضي التركية ، وارتفاع وتائر حجم التبادل التجاري بينهما. (بهنان، ٢٠٠٦، ص ٣٣–٣٦)

فمن خلال الزيارة التي قَام بها الطالباني على رأس وفد كان بضمنه وزراء المالية والنفط والصناعة إلى أنقرة في ٧ أذار ٢٠٠٨، التقى في اليوم التالي بمجلس رجال الأعمال العراقي- التركي داعياً المستثمرين الأتراك إلى العمل في العراق ، لا سيما في ضوء وجود إمكانيات واسعة توفرها موازنة السنة نفسها. (الداود، ١٩٨٢، ص ٦٧–٦٩) وقَدمت توضيحات بشأن آليات العمل المشترك واحتمالات إنشاء مناطق صناعية وتجارية مشتركة على حدود البلدين. كما شدد أردوغان في الاجتماع الذي ضم وفدي البلدين في اليوم نفسه على أن التعاون بين العراق وتركيا سيؤدي إلى قيام قوة اقتصادية كبيرة موضحاً أن حجم التبادل التجاري الذي بلغ ٣ مليارات دولار سنة ٢٠٠٧ قَد يرتفع إلى ١٠ وحتى ٢٥ مليار دولار. (العلاف، ٢٠٠٦، ص ٥–١٥) ودعا إلى توحيد جهود البلدين لبناء المستقبل معاً واتخاذ خطوات بعيدة المدى. وبدوره أكد الطالباني الشيء نفسه من حيث إصرار الحكومة العراقية على تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين واقترح تشكيل هيئة سياسية عليا يترأسها رئيسا حكومة الدولتين أو نائباهما أو وزيرا الخارجية

لتنسيق ومتابعة نشاطات الوزارات وبذل الجهود للارتقاء بالعلاقات إلى مستوى استراتيجي. وتوجت تلك الجهود من خلال الزيارة التي قَام بها أردوغان إلى بغداد في ١٠ تموز ٢٠٠٨ ، حيث وقَع مع المالكي في اليوم نفسه اتفاقية ثنائية لتشكيل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين البلدين الذي برئاستهما بحسب نص الإعلان المشترك الذي سيكون نقله بيان للحكومة العراقَية. (العبيدي، ٢٠٠٦، ص ٥٢–٧٠)

بدأ التفكير بإنشاء خط الأنابيب بين العراق وتركيا في أوائل السبعينيات، وجاء ذلك بعد قرار التأميم الذي منح العراق سيطرة كاملة على ثروته النفطية (الحبيب، ١٩٦٩، ص ١٢) سعى العراق في تلك المرحلة إلى إيجاد منافذ جديدة لتصدير نفطه بعيدًا عن الموانئ الواقعة في الخليج العربي لتجنب التأثيرات السياسية والأمنية، وكذلك لتقليل الاعتماد على المنافذ السورية، التي كانت تشهد توترات متكررة مع بغداد (الطائي والأعاجيبي، ٢٠٢٢، ص ٥٨٩)

تم افتتاح الخط رسميًا عام ١٩٧٧، وامتد من حقول كركوك شمال العراق إلى ميناء جيهان التركي على البحر الأبيض المتوسط بطول يقارب ٩٧٠ كيلومترًا، وبقدرة تصديرية أولية بلغت نحو ٣٥ مليون طن سنويًا (بهنان، ٢٠٠٦، ص ٢٥) وقد شكل هذا الخط شريانًا اقتصاديًا حيويًا للعراق ومصدر دخل مهم لتركيا من خلال رسوم العبور والنقل، ما جعله مشروعًا ذا أهمية مشتركة للطرفين.

اعتمد العراق على هذا الخط كمنفذ أساسي لتصدير النفط إلى الأسواق الأوروبية، لا سيما بعد تراجع دور خط بانياس السوري نتيجة الخلافات السياسية بين بغداد ودمشق (خليل، ١٩٨١، ص ٧٣) كما استفادت تركيا من العائدات المالية المتحصلة من رسوم العبور ومن ضمان إمدادات مستقرة من النفط بأسعار تفضيلية، الأمر الذي عزز التبادل التجاري بين البلدين (العاني والدوري، ٢٠٠٤، ص ١٩١)

ومع توسّع صادرات العراق خلال عقد الثمانينيات، تم إنشاء الخط الثاني الموازي في عام ١٩٨٧، ما رفع القدرة التصديرية إلى أكثر من ٧٠ مليون طن سنويًا، لتصبح تركيا أحد الممرات النفطية الأكثر أهمية في الشرق الأوسط (البوعلي، ٢٠١٥، ص ٨٨) وقد ساهم هذا التطور في تعميق التعاون الاقتصادي بين البلدين رغم التباينات السياسية في بعض الفترات.

إلا أن الأوضاع تغيرت جذريًا بعد الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، إذ توقفت صادرات النفط عبر الخط بسبب العقوبات الدولية المفروضة على العراق بموجب قرارات مجلس الأمن. ومع تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء عام ١٩٩٦، أعيد تشغيل الخط بموافقة الأمم المتحدة لتصدير كميات محدودة من النفط العراقي، مما أعاد النشاط الاقتصادي بين البلدين تدريجيًا (غدير، ٢٠٠٩، ص ٤٩)

وفي مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣، برز الخط مجددًا كأداة رئيسية لتصدير النفط من شمال العراق، ولا سيما من إقليم كردستان، وهو ما أثار خلافات قانونية بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة الإقليم بشأن ملكية النفط وآليات التصدير (ظاهر، ٢٠٢٠، ص ٥٦٣) كما شهدت العلاقات توترات جديدة بعد أن أوقفت تركيا في عام ٢٠٢٣ تصدير النفط العراقي عبر أراضيها عقب حكم محكمة التحكيم الدولية لصالح العراق، الذي أكد على ضرورة التزام أنقرة باتفاقية عام ١٩٧٣ وعدم التعامل المباشر مع حكومة الإقليم في ملف تصدير النفط (جوربز، ٢٠٢٣، ص ٣٦)

ومع ذلك، فإن أهمية الخط لم تتراجع، إذ ما زال يمثل خيارًا استراتيجيًا لكلا البلدين، خصوصًا في ظل المشاريع الإقليمية الحديثة مثل مشروع طريق التنمية (Development Road Project) الذي تسعى تركيا والعراق لتنفيذه لتعزيز التكامل الاقتصادي وربط الخليج بأوروبا(Öztürk, 2025, p. 198)

يمكن القول إن خط أنابيب النفط العراقي عبر الأراضي التركية مثّل على مدار العقود الماضية رمزًا لتشابك المصالح الاقتصادية والسياسية بين بغداد وأنقرة، فهو ليس مجرد مشروع طاقة، بل أحد أهم ركائز العلاقات الإقليمية التي تأثرت بالتحولات الجيوسياسية والنزاعات النفطية منذ السبعينيات حتى اليوم (Bowlus, 2017, p. 728)

إن هذا المشهد تدعمه متغيرات عدة تبرر إمكانية التعاون بين الطرفين، وخصوصا إذا كانت مسلماته ستنعكس في تعزيز الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، حيث أن الأسباب الدافعة لتعاون تركيا مع العراق تتمثل بما يأتي: (حداد، ٢٠١١، ص ٢٩–٣٠)

- أولا: المصالح الوطنية التركية، حيث يشكل العراق ومعظم الدول العربية سوقا ممتازة للسلع التركية.
- ثانيا: يشكل العراق وبعض دول مجلس التعاون الخليجي بما تملكه من احتياطات للطاقة عامل جذب أهمية استثنائية لتركيا التي يتزايد الطلب فيها على النفط والغاز لسببين الأول تعاظم الاقتصاد التركي والنقص في الطاقة (الغاز والنفط)، إذ تستورد تركيا ما يزيد على ٩٠ في المئة من حاجاتها من الطاقة من الخارج، في الوقت الذي تحتوي المنطقة العربية، وبالخصوص منطقة الخليج، على نحو ٦٠ في المئة من احتياط النفط العالمي و ٢٣ في المئة من الاحتياط العالمي من الغاز الطبيعي، كما تستحوذ دول الخليج على ما يزيد على ٢٣ في المئة من حجم الإنتاج العالمي اليومي من النفط، ونحو ٨ في المئة من الإنتاج اليومي العالمي من الغاز أما السبب الآخر فهو طموح تركيا لأن تصبح معبرا لإمدادات الطاقة إلى أوروبا بما يعزز وضعها الاستراتيجي.
- ثالثا: لعب دور إقليمي أكبر في المنطقة، ما يعني المشاركة في تحديد الأجندة الإقليمية، والوصول بخطوط الدفاعات التركية إلى أبعد نطاق ممكن من الأراضي التركية التي لا تزال تعاني من مشاكل أمنية مثل المشكلة الكردية، أو الجماعات الدينية المتشددة.
- رابعا: يؤدي الدور الإقليمي المتزايد في المنطقة إلى تحسين كبير في صورة تركيا لدى أوروبا، ويرفع رصيدها لدى الاتحاد الأوروبي الذي يتعنت في قبولها عضوا بسبب الاعتبارات الثقافية والدينية، إذ تحاول تركيا أن توحي لأوروبا بأنها صمام الأمان المتقدم على تخوم الشرق الأوسط المجاور جغرافيا للاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: البعد السياسي – المواقف التركية تجاه سياسات العراق النفطية

منذ تأميم النفط العراقي عام ١٩٧٢، احتل العامل النفطي مكانة محورية في تشكيل الموقف التركي من العراق، إذ رأت أنقرة في السياسة النفطية العراقية عنصرًا مؤثرًا على توازن القوى الإقليمي وعلى مصالحها الاقتصادية والأمنية المباشرة. فقد كانت تركيا، بحكم موقعها الجغرافي كمنفذ رئيسي لصادرات النفط العراقي، شريكًا اقتصاديًا مهمًا لكنها في الوقت ذاته تبنت مواقف سياسية حذرة تجاه استقلال القرار النفطي العراقي.

في البداية، رحّبت تركيا ضمنيًا بتأميم النفط العراقي عام ١٩٧٢، لكنها تعاملت مع الحدث ببراغماتية سياسية دون إعلان تأييد صريح، نظرًا لحساسيتها من تبني سياسات قد تثير حفيظة الغرب وحلفائها في حلف الناتو (إبراهيم، ٢٠٢١، ص ٣٢٦٤) فأنقرة في تلك المرحلة كانت تسعى للحفاظ على توازن دقيق بين علاقاتها بالولايات المتحدة وبريطانيا من جهة، وجيرانها العرب من جهة أخرى، لذا اكتفت بموقف "الحياد الإيجابي" تجاه القرار العراقي (الحبيب، ١٩٦٩، ص ١٨)

ومع توسع السياسة النفطية العراقية بعد التأميم، وبناء مشاريع قومية مثل خط كركوك–جيهان، بدأت تركيا تتعامل مع النفط العراقي من منظور أمني – اقتصادي مزدوج. فمن جهة، كانت ترى في مرور النفط عبر أراضيها مصدرًا للعائدات المالية، ومن جهة أخرى اعتبرته وسيلة لتقوية نفوذ العراق الإقليمي، وهو ما أثار قلقها من احتمال تحوّل بغداد إلى قوة مهيمنة في المنطقة (الطائي والأعاجيبي، ٢٠٢٢، ص ٥٩٧) خلال عقد الثمانينيات، اتخذت أنقرة موقفًا أكثر تعاونيًا مع بغداد نتيجة الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠–١٩٨٨) فقد رأت تركيا أن استقرار العراق يخدم أمنها القومي، لذلك سمحت بتوسيع خط كركوك–جيهان الثاني عام ١٩٨٧ لتعزيز صادرات النفط العراقي، ما انعكس إيجابًا على اقتصادها عبر رسوم النقل والإمدادات النفطية بأسعار مميزة (بهنان، ٢٠٠٦، ص ٣٧) في المقابل، امتنعت تركيا عن الانخراط في أي موقف سياسي أو إعلامي مؤيد لطهران، واعتبرت علاقتها الاقتصادية مع العراق جزءًا من سياستها "المتوازنة" في الشرق الأوسط (خليل، ١٩٨١، ص ٩١)

غير أن التحول الكبير في الموقف التركي جاء بعد غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠. فقد انضمت تركيا إلى العقوبات الدولية المفروضة على العراق، وأغلقت خط كركوك–جيهان تنفيذًا لقرارات مجلس الأمن، ما كبّدها خسائر اقتصادية كبيرة. وبررت أنقرة موقفها بأنه دفاع عن "الشرعية الدولية"، لكنها في الواقع كانت تسعى لتجنب الصدام مع الولايات المتحدة، الحليف الاستراتيجي لها (غدير، ٢٠٠٩، ص ٤٤)

بعد عام ٢٠٠٣، ومع سقوط النظام العراقي ودخول الولايات المتحدة إلى العراق، اتخذت تركيا موقفًا أكثر تدخلًا في الشأن النفطي العراقي، خصوصًا في شمال البلاد. فقد اعترضت بشدة على أي ترتيبات تمنح حكومة إقليم كردستان استقلالًا نفطيًا عن بغداد، معتبرة أن ذلك يهدد وحدة العراق وقد يشجع النزعة الانفصالية الكردية داخل تركيا نفسها (العلياوي، ٢٠٢٠، ص ٢٤١) ورغم ذلك، بدأت الشركات التركية، تحت ضغط المصالح الاقتصادية، الدخول في عقود نفطية مباشرة مع الإقليم بعد عام ٢٠٠٩، ما أثار خلافات حادة مع الحكومة المركزية العراقية (ظاهر، ٢٠٢٠، ص ٥٦٥)

وفي العقد الأخير، أصبح الموقف التركي أكثر تعقيدًا، إذ حاولت أنقرة التوفيق بين مصالحها الاقتصادية مع إقليم كردستان ومصالحها السياسية مع بغداد. فعلى الرغم من توقيعها اتفاقية تعاون نفطي مع حكومة الإقليم عام ٢٠١٣ لتصدير النفط عبر أراضيها دون الرجوع لبغداد، إلا أنها ظلت تؤكد على احترام وحدة العراق رسميًا (سلمان، ٢٠٢٣، ص ٦٣) ومع ذلك، أدانت بغداد هذا الاتفاق وعدّته خرقًا لاتفاقية خط الأنابيب الموقعة عام ١٩٧٣، ما دفعها لاحقًا إلى رفع دعوى أمام محكمة التحكيم الدولية في باريس، التي أصدرت حكمها عام ٢٠٢٣ لصالح العراق وألزمت تركيا بوقف تصدير النفط الكردي (جوربز، ٢٠٢٣، ص ٣٧). ورغم تلك التوترات، فإن تركيا لم تتخل عن رؤيتها الواقعية التي تربط أمنها الاقتصادي باستمرار تدفق النفط العراقي عبر أراضيها. إذ تركز اليوم على تطوير العلاقات الاقتصادية في إطار مشاريع كبرى مثل مشروع طريق التنمية (Development Road Project) الذي يهدف إلى ربط الخليج بأوروبا عبر العراق وتركيا، بما يعزز من موقعها كممر تجاري ونفطي محوري (Öztürk, 2024, p. 199)

بذلك يمكن القول إن الموقف التركي تجاه السياسات النفطية العراقية كان براغماتيًا متغيرًا بحسب المرحلة التاريخية والمصالح الاستراتيجية: (رحباني، ٢٠١٠، ص ٥)

- تعاون اقتصادي في السبعينيات والثمانينيات لتحقيق مكاسب مالية واستقرار إقليمي.
- اصطفاف دولي في التسعينيات مراعاة للتحالفات الغربية.
- مواقف مزدوجة بعد ٢٠٠٣ بين دعم وحدة العراق والانخراط في التعامل المباشر مع الإقليم الكردي.

وما تزال تركيا حتى اليوم تعتمد سياسة تقوم على المنفعة المتبادلة دون الاصطدام المباشر مع بغداد، ساعية لتحقيق التوازن بين أمنها الطاقوي ومصالحها الجيوسياسية في شمال العراق (Akyener, 2016, p. 81)

يرصد الباحث التركي، بيل بارك، العلاقات العراقية - التركية من زاويتها السياسية كما يأتي:

أولا: كان التحول في العلاقات بين تركيا والحكومة الإقليمية الكردية في شمال العراق أمرا جديرا بالملاحظة حتى بالنسبة إلى الشرق الأوسط المضطرب، وكان اقتراب أنقرة من الحكومة الإقليمية الكردية لغاية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ محكوما بمجموعة ما يسمى "الخطوط الحمراء" وأساسا بأن تركيا لم تتهيأ للقبول بأي شيء يزيد عن الاستقلال الذاتي السياسي المحدود، والاقتصاد الحيوي للإقليم الكردي، وبأن الحكومة الإقليمية الكردية لن يسمح لها بالتوسع في الأراضي المتنازع عليها بين الحكومة الإقليمية الكردية وبغداد والأكثر قصدا هي مدينة كركوك الغنية بالنفط. (نور الدين، ٢٠١٠، ص ٥٨)

ثانيا: نمت فعالية العلاقات بين تركيا والحكومة الإقليمية الكردية بصورة وثيقة على حساب علاقة كل منهما مع بغداد، وقد عارضت الحكومة العراقية حرية أربيل في تجاوز بغداد في صفقاتها المتعلقة بالطاقة مع أطراف ثالثة، ولم يوقف ذلك أربيل في وقت مبكر من سنة ٢٠١٢ من الإعلان عن اتفاقية لإقامة أنابيب من شأنها أن تنقل النفط مباشرة من حقول الإقليم الكردي العراقي إلى تركيا كبديل لأنبوب كركوك - جيهان الذي تتحكم بغداد به، وبدأت الحكومة الإقليمية الكردية أيضا بنقل النفط الخام مباشرة إلى تركيا في تحد لإصرار بغداد على أن مثل هذه التجارة غير قانونية، ورفضت أنقرة أيضا شكاوي بغداد ولم تدحض ادعاءات أربيل عن قرب إنشاء أنبوب جديد عابر للحدود، وعقدت أربيل إضافة إلى ذلك اتفاقيات مع شركات نفط كبرى مثل أكسون موبيل، وشيفرون وتوتال ومع الشركة الإنكليزية - التركية، جنل للطاقة، وكلها في مسارات تزيد من تعزيز استقلال الحكومة الإقليمية الكردية من بغداد. (بارك، ٢٠١٢، ص ٢) وتحاول تركيا أن تنظم علاقتها السياسية مع الحكومة العراقية بما يتناسب مع أولوياتها في

العراق، وكما يوضحها الباحث الأميركي، هنري. ج. باركي، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة ليهاي، في تقرير مهم جدا بعنوان "تركيا والعراق :أخطار وإمكانات الجوار" الصادر عن معهد السلام الأميركي: (توفيق، ٢٠٠٩، ص ١٧–١٩)

١. أن الأولوية التركية المعلنة في العراق هي عودة سلطة الحكومة المركزية، والسيطرة على كامل الأراضي العراقية، فهي تريد أن تكون الحكومة الجديدة في بغداد قادرة على التغلب على الانقسامات العرقية، والإقليمية والطائفية التي مزقت البلاد وبدرجات متفاوتة على مر التاريخ.

٢. تريد تركيا أن يصبح العراق دولة مستقرة، ومزدهرة لاستئناف العلاقة التجارية المربحة، وهذا يشمل أمن خطي الأنابيب اللذين يحملان النفط من حقول شمال العراق إلى محطات الضخ التركية في ميناء جيهان على البحر المتوسط.

٣. لانقرة اعتبار إضافي ومهم وهو ما إذا كانت حكومة جديدة في بغداد تستطيع أن تسيطر بنجاح على حدودها الشمالية، وأن تضع حدا لتسلل حزب العمال الكردستاني ومنظمات كردية متمردة أخرى.

ويبدو التناقض في الطروحات التركية واضحا، فمرة الأتراك يريدون تمتين العلاقات مع إقليم كردستان العراق على مستوى تأسيس أنبوب نفط لتصدير النفط، لكنهم في نفس الوقت لهم علاقات جيدة مع الحكومة العراقية في بغداد التي لها أنبوب يمتد من كركوك إلى ميناء جيهان التركي لتصدير النفط العراقي، ويبدو أن تركيا تستخدم الإقليم الكردي العراقي لترتيب علاقاتها مع بغداد سواء في حالة العلاقات الاعتيادية مع الحكومة العراقية، أو بالضغط عليها من خلال ملفي النفط ورفض تسليم طارق الهاشمي إلى السلطات العراقية، بالرغم من صدور مذكرة قضائية بحقه.

المبحث الثالث: الموقف التركي من النفط العراقي بعد عام ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٥

أدى الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ إلى تغيّر جذري في المشهد السياسي والاقتصادي العراقي، ما انعكس بشكل مباشر على العلاقات بين العراق وتركيا، ولا سيما في ملف النفط. فقد برزت قضايا جديدة تتعلق بتصدير النفط من إقليم كردستان، وتوزيع العائدات، ودور تركيا كمنفذ أساسي للطاقة العراقية نحو الخارج. يهدف هذا المبحث إلى تحليل الموقف التركي من المتغيرات النفطية في العراق خلال هذه المرحلة المضطربة، في ضوء التحديات الأمنية والسياسية الإقليمية.

المطلب الأول: الموقف التركي من نفط شمال العراق (إقليم كردستان)

بعد عام ٢٠٠٣، دخلت العلاقات العراقية – التركية مرحلة جديدة اتسمت بتعقيد شديد نتيجة التحولات السياسية التي شهدها العراق بعد سقوط النظام السابق، وظهور إقليم كردستان كلاعب مستقل اقتصاديًا إلى حدٍّ كبير، خصوصًا في مجال النفط والطاقة. وقد شكّل هذا التحول تحديًا استراتيجيًا لتركيا التي وجدت نفسها بين ضرورات الحفاظ على مصالحها الاقتصادية، ومخاوفها الأمنية المرتبطة بالقضية الكردية داخل حدودها.

في البداية، اتسم الموقف التركي بالتردد والتحفّظ تجاه توسع حكومة إقليم كردستان في إدارة الثروات النفطية بمعزل عن بغداد. فأنقرة كانت تخشى أن يؤدي استقلال الإقليم في تصدير النفط إلى تعزيز النزعة الانفصالية الكردية داخل تركيا نفسها، لا سيما أن حزب العمال الكردستاني (PKK) كان ينشط في المناطق الحدودية المشتركة (العلياوي، ٢٠٢٠، ص ٢٣٩) لذا، كانت تركيا في السنوات الأولى بعد الاحتلال الأميركي للعراق، أي بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٧، ترفض أي تعامل مباشر مع حكومة الإقليم في المجالات النفطية، مؤكدة أن النفط العراقي "ملك لجميع العراقيين"، وأن أي اتفاقات يجب أن تُعقد مع الحكومة المركزية فقط (ظاهر، ٢٠٢٠، ص ٥٦١)

غير أنّ هذا الموقف بدأ يتغير تدريجيًا مع تصاعد أهمية نفط الإقليم في تلبية احتياجات السوق التركي. ففي عام ٢٠٠٧، ومع صدور قانون النفط والغاز في إقليم كردستان، شرعت حكومة الإقليم بعقد اتفاقات مع شركات أجنبية من دون موافقة بغداد، وهو ما أثار أزمة دستورية بين الطرفين (غالي، ٢٠٢٤، ص ٣٥) وفي هذه الفترة، بدأت تركيا تدرك أن تجاهل الإقليم بات مستحيلًا من الناحية الاقتصادية، خصوصًا مع قربه الجغرافي واحتياجه إلى منافذ تصدير آمنة، ما جعلها تتجه نحو سياسة الانفتاح الحذر مع أربيل.

بحلول عام ٢٠٠٩، بدأت العلاقات التركية – الكردية تشهد تحسنًا ملحوظًا، خاصة بعد توقيع سلسلة من الاتفاقات الاقتصادية والتجارية، شملت مجالات الطاقة والنقل. وقد جاء ذلك في إطار توجه أنقرة لتأمين احتياجاتها المتزايدة من النفط والغاز الطبيعي عبر تنويع مصادر الإمداد وتقليل اعتمادها على روسيا وإيران (الدليمي والكبيسي، ٢٠٢١، ص ٢٨٨) واعتبرت تركيا أن التعامل المباشر مع الإقليم يمكن أن يمنحها مكاسب استراتيجية، من أهمها الحصول على النفط بأسعار تفضيلية وضمان الاستقرار في حدودها الجنوبية.

في عام ٢٠١٣، تم توقيع اتفاق تاريخي بين حكومة إقليم كردستان وتركيا يقضي بتصدير النفط الكردي عبر خط أنابيب جديد متصل بخط كركوك–جيهان، دون الرجوع إلى الحكومة المركزية في بغداد (بهنان، ٢٠٠٦، ص ٤٠) وقد اعتُبر هذا الاتفاق تحوّلًا جوهريًا في الموقف التركي، إذ أصبح الإقليم شريكًا تجاريًا مباشرًا لأنقرة. وتولّت شركة النفط الوطنية التركية (TPAO) بالإضافة إلى شركات تركية خاصة عمليات النقل والتسويق، مما زاد من حجم التبادل الاقتصادي بين الجانبين (سلمان، ٢٠٢٣، ص ٦٣)

إلا أن هذا التوجه أثار توترًا سياسيًا حادًا بين تركيا والحكومة المركزية في بغداد، التي اعتبرت الاتفاق خرقًا للسيادة العراقية ولاتفاقية خط الأنابيب الموقعة عام ١٩٧٣، مؤكدة أن تصدير النفط دون موافقتها مخالف للدستور (غالي، ٢٠٢٤، ص ٣٩) ورغم اعتراض بغداد، استمرت تركيا في استقبال النفط الكردي وتصديره إلى الأسواق العالمية عبر ميناء جيهان، حيث بلغ معدل التصدير نحو ٤٠٠ ألف برميل يوميًا بحلول عام (٢٠١٥ (Bowlus, 2017, p. 731

الموقف التركي الرسمي حاول دائمًا تبرير هذا التعاون مع الإقليم بأنه "مسألة اقتصادية بحتة" لا تتعارض مع وحدة العراق. وصرّحت وزارة الطاقة التركية في أكثر من مناسبة أن أنقرة لا تتدخل في الخلافات الداخلية العراقية، بل تسعى فقط إلى ضمان "تدفق الطاقة المستقر إلى الأسواق العالمية" (Akyener, 2016, p. 80) ومع ذلك، رأى المراقبون أن هذه السياسة المزدوجة كانت تهدف فعليًا إلى تعزيز النفوذ التركي في شمال العراق واستخدام الملف النفطي كوسيلة ضغط سياسي على بغداد (العلياوي، ٢٠٢٠، ص ٢٥٣)

وبحلول عام ٢٠١٥، أصبحت تركيا المستورد الأكبر للنفط الكردي، وشكّل التعاون الاقتصادي بين أنقرة وأربيل أحد أعمدة علاقاتهما الاستراتيجية، إذ تجاوز حجم التبادل التجاري بين الجانبين عشرة مليارات دولار سنويًا (ظاهر، ٢٠٢٠، ص ٥٦٧) لكن هذا التقارب لم يكن خاليًا من التناقضات، فتركيا كانت من جهة تدعم حكومة الإقليم اقتصاديًا، ومن جهة أخرى ترفض أي خطوة نحو الاستقلال السياسي، كما حدث عندما عارضت بشدة استفتاء الانفصال في عام ٢٠١٧، معتبرة أن ذلك يهدد وحدة العراق وأمن المنطقة (جوربز، ٢٠٢٣، ص ٣٦)

وبذلك يمكن القول إن الموقف التركي من نفط شمال العراق بين ٢٠٠٣ و٢٠١٥ تميز بـ تحول تدريجي من الرفض إلى الشراكة الحذرة، ثم إلى الانخراط الاقتصادي العميق، مدفوعًا بالاعتبارات الطاقوية والأمنية في آنٍ واحد. فقد استطاعت تركيا أن توظف علاقاتها مع الإقليم لتعزيز أمنها الطاقوي وتنويع مصادرها، لكنها في الوقت نفسه أبقت على خطابها الرسمي الداعم لوحدة العراق منعًا لأي تداعيات سياسية داخلية.

المطلب الثاني: التفاعلات السياسية والاقتصادية بين أنقرة وبغداد في ظل المتغيرات الإقليمية

في ضوء المتغيرات الإقليمية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط بعد عام ٢٠٠٣، برزت العلاقات السياسية والاقتصادية بين أنقرة وبغداد بوصفها واحدة من أهم العلاقات الإقليمية المؤثرة في استقرار المنطقة، لا سيما في ظل التداخلات الجيوسياسية المرتبطة بملف النفط، والمياه، والأمن الحدودي، والقضية الكردية. فقد عكست تلك العلاقات مزيجًا من التعاون والتوتر، تبعًا لطبيعة الظروف السياسية الإقليمية والدولية، وموقع العراق الجيوستراتيجي ومصالح تركيا الاقتصادية والأمنية.

من الناحية السياسية، اتسمت علاقة البلدين بقدر من الحذر نتيجة للتباين في المواقف إزاء قضايا محورية؛ أبرزها الموقف التركي من الوضع في شمال العراق بعد ٢٠٠٣، إذ نظرت أنقرة بقلق بالغ إلى تنامي نفوذ إقليم كردستان، وعدّته تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي لما قد يحفّزه من نزعات انفصالية لدى الأكراد في تركيا. وقد حاولت تركيا موازنة هذا القلق عبر انتهاج سياسة براغماتية مزدوجة: فمن جهة، واصلت

التنسيق الأمني مع بغداد لضبط الحدود وملاحقة حزب العمال الكردستاني (PKK)، ومن جهة أخرى، فتحت قنوات اقتصادية وتجارية مع حكومة أربيل، خاصة في قطاع الطاقة، لتأمين مصالحها النفطية (العلياوي، ٢٠٢٠: ص٢٤١)

أما من الجانب الاقتصادي، فقد شهدت العلاقات التركية–العراقية توسعًا ملحوظًا بعد ٢٠٠٣، إذ أصبحت تركيا أحد أهم الشركاء التجاريين للعراق، وبلغ حجم التبادل التجاري بينهما مليارات الدولارات سنويًا (الدليمي والكبيسي، ٢٠٢١: ص٢٨٨) اعتمد العراق على تركيا كممر رئيسي لتصدير نفطه عبر خط أنابيب كركوك–جيهان، وهو ما منح أنقرة ورقة ضغط اقتصادية مهمة، خاصة في الأزمات السياسية بين الجانبين. وقد سعت تركيا إلى استثمار هذا الوضع لتعزيز دورها كـ"مركز طاقة إقليمي" يربط نفط العراق بأسواق أوروبا (Bowlus, 2017: p.730)

وتأثرت هذه التفاعلات بالتحولات الإقليمية الكبرى، مثل الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، واندلاع الأزمة السورية عام ٢٠١١، وصعود تنظيم داعش عام ٢٠١٤. إذ أدت هذه الأحداث إلى تقارب ظرفي بين أنقرة وبغداد في مواجهة التهديدات الأمنية المشتركة، ولا سيما في ظل المخاوف من تمدد الجماعات الإرهابية نحو الحدود التركية–العراقية (Duman & Erendor, 2024) كما سعت تركيا، من خلال مشاريع استراتيجية مثل طريق التنمية (Development Road Project)، إلى توسيع حضورها الاقتصادي في العراق وربط مصالح البلدين ضمن إطار تكاملي جديد (Öztürk, 2025: p.205)

بناءً على ذلك، يمكن القول إن التفاعلات السياسية والاقتصادية بين أنقرة وبغداد ظلت رهينة لمعادلة دقيقة بين التعاون والمنافسة. فتركيا تنظر إلى العراق بوصفه شريكًا استراتيجيًا في الطاقة والتجارة، لكنها في الوقت ذاته تتعامل معه كمنطقة نفوذ تحتاج إلى مراقبة دائمة لضمان عدم تهديد أمنها القومي أو مصالحها الإقليمية. بينما يسعى العراق إلى تحقيق توازن في علاقاته الإقليمية عبر استخدام ورقة النفط والتجارة لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية تعزز من سيادته واستقلال قراره الوطني (سلمان، ٢٠٢٣: ص٦٨)

الخاتمة

بعد استعراض وتحليل المواقف التركية من النفط العراقي منذ قرار التأميم عام ١٩٧٢ وحتى عام ٢٠١٥، يتضح أن العلاقات بين البلدين كانت محكومةً بمزيج من الاعتبارات السياسية والاقتصادية والأمنية، التي جعلت ملف النفط أحد أكثر ملفات التفاعل حساسيةً وتشابكًا في العلاقات العراقية–التركية.

لقد أظهرت تركيا منذ البداية حذرًا استراتيجيًا تجاه سياسة العراق النفطية، إذ خشيت من أن يؤدي تصاعد استقلال القرار النفطي العراقي إلى تراجع نفوذ الشركات الغربية الحليفة لها في المنطقة. ومع مرور الوقت، تطور الموقف التركي من الرفض الضمني إلى التعامل الواقعي والبراغماتي مع المتغيرات النفطية، خاصة بعد أن أصبحت أنقرة تعتمد بشكل كبير على واردات النفط العراقي، ولا سيما من حقول كركوك وإقليم كردستان.

تبيّن أيضًا أن مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ مثّلت نقطة تحول جوهرية في العلاقات الثنائية؛ فقد أدت التحولات السياسية في العراق، وصعود إقليم كردستان كمركز نفطي شبه مستقل، إلى إعادة صياغة أولويات تركيا تجاه العراق. وسعت أنقرة إلى تحقيق توازن دقيق بين دعم وحدة الأراضي العراقية من جهة، والحفاظ على مصالحها الاقتصادية من جهة أخرى، عبر توقيع اتفاقات مباشرة مع حكومة الإقليم وتطوير خط أنابيب كركوك–جيهان بوصفه شريانًا استراتيجيًا لنفط الشمال.

كما أظهرت الدراسة أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين توسعت بشكل كبير، لكنّها ظلت رهينة للتقلبات السياسية والتوترات الأمنية، سواء بسبب العمليات العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق أو الخلافات حول تقاسم الإيرادات النفطية. ومع ذلك، فإن استمرار التبادل التجاري وازدياد الاستثمارات التركية في العراق دلّ على نزعة تركية نحو تثبيت الوجود الاقتصادي كوسيلة للتأثير السياسي غير المباشر.

بناءً على ما تقدم، يمكن القول إن السياسة التركية تجاه النفط العراقي اتسمت بالبراغماتية والتكيّف مع المتغيرات الإقليمية، إذ تعاملت أنقرة مع النفط بوصفه أداة نفوذ ومصلحة استراتيجية، أكثر من كونه مجرد مورد اقتصادي. في المقابل، سعى العراق إلى توظيف العلاقات النفطية لتعزيز موقعه الإقليمي واستعادة توازنه السياسي بعد فترات من الاضطراب.

الاستنتاجات

١. إن قرار تأميم النفط العراقي عام ١٩٧٢ مثّل نقطة تحول في بنية العلاقات الإقليمية، وأثار تحفظات غير مباشرة لدى تركيا التي خشيت من تغيّر موازين القوى الاقتصادية في المنطقة.
٢. أظهرت تركيا منذ السبعينيات مرونة سياسية في التعامل مع العراق، لكنها حرصت على حماية مصالحها الاقتصادية المرتبطة بخط جيهان النفطي.
٣. بعد عام ٢٠٠٣، أصبحت القضية الكردية محددًا رئيسيًا في الموقف التركي من النفط العراقي، إذ سعت أنقرة إلى السيطرة غير المباشرة على نفط الإقليم عبر اتفاقات تصدير مستقلة.
٤. شهدت الفترة بين ٢٠٠٣ و٢٠١٥ تزايدًا في الاعتماد المتبادل بين البلدين في مجال الطاقة والتجارة، رغم الخلافات السياسية.
٥. شكّل مشروع طريق التنمية (Development Road Project) لاحقًا مؤشرًا على توجه نحو شراكة استراتيجية اقتصادية طويلة الأمد.
٦. إن العلاقات التركية–العراقية تأثرت بشكل مباشر بالتحولات الإقليمية مثل الحرب السورية وصعود داعش، ما جعل الجانب الأمني جزءًا لا يتجزأ من إدارة ملف النفط.

التوصيات والمقترحات

١. تعزيز الإطار القانوني للعلاقات النفطية بين العراق وتركيا من خلال اتفاقات رسمية واضحة تضمن حقوق الطرفين وتحدّ من التدخلات السياسية في ملف الطاقة.
٢. إعادة تفعيل التنسيق الثلاثي (العراق–تركيا–إقليم كردستان) لضمان تصدير النفط بطريقة قانونية ومنظمة تراعي السيادة العراقية والمصالح التركية المشتركة.
٣. تشجيع الاستثمار التركي في مشاريع البنى التحتية النفطية العراقية مقابل التزام تركيا بدعم الاستقرار الأمني والسياسي في المناطق الحدودية.
٤. تنويع قنوات التعاون الاقتصادي لتشمل قطاعات النقل والزراعة والصناعة، بما يقلل من الاعتماد الأحادي على النفط كمحرك رئيسي للعلاقات الثنائية.
٥. اعتماد دبلوماسية اقتصادية متوازنة تتيح للعراق استخدام موقعه الجيوستراتيجي كورقة ضغط إيجابية لتعظيم مكاسبه السياسية والاقتصادية.
٦. تشجيع البحث الأكاديمي المشترك بين الجامعات العراقية والتركية في مجالات الطاقة والسياسات الإقليمية، لإيجاد فهم متبادل أعمق لطبيعة المصالح المشتركة.

المراجع:

١. إبراهيم، محمد السعودي. (٢٠٢١) تأميم نفط العراق عام ١٩٧٢م. والموقف الدولي منه. مجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود، ع٣٤, ج٤ ، ٣٢٥٧ - ٣٣٢٢.
٢. بارك، بيل. (٢٠١٢). أنقرة وأربيل: نهاية الخطوط الحمراء التركية. وكالة آور الإخبارية. ص ٢.
٣. باركي، هنري ج. (٢٠٠٥). تركيا والعراق: أخطار وإمكانات الجوار (تقرير خاص رقم ١٤١). واشنطن: معهد السلام الأميركي. ص ٤.
٤. باكير، علي حسين، وآخرون. (٢٠٠٩). تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج. بيروت: مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم. ص ١٥٨–١٥٩.
٥. بهنان، حنا عزو. (٢٠٠٦) العلاقات النفطية العراقية - التركية: ١٩٧٧ - ٢٠٠١. مجلة دراسات إقليمية، مج ٣, ع ٥ ، ٢٢ - ٤٩.
٦. بهنان، حنا عزو. (٢٠٠٦). "العلاقات النفطية العراقية – التركية (١٩٧٧–٢٠٠١)". مجلة دراسات إقليمية، (٥)، ٣٣–٣٦. مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل.
٧. بهنان، حنا عزو. (٢٠٠٦). "موقف الحكومة التركية من تطورات الأحداث في العراق (٢٠٠٣–٢٠٠٦)". في العراق ودول الجوار: وقائع المؤتمر العلمي السنوي الخامس لمركز الدراسات الإقليمية (ص ٤٧–٥٠). جامعة الموصل.

٨. البوعلي، يحيى حمود حسن. (٢٠١٥) ملامح السياسة النفطية في العراق. مجلة الأقتصادي الخليجي، ع٢٥ ، ٥٤ - ١٠٤.
٩. توفيق، سعد حقي. (٢٠٠٩). السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج ٢٠٠٢-٢٠٠٨. مجلة العلوم السياسية، (٣٨–٣٩)، ١٧–١٩. بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
١٠. جوربز، إمير. (٢٠٢٣) تداعيات إيقاف تركيا لصادرات النفط العراقي على الأسواق العالمية. آفاق سياسية، ع١٣٣ ، ٣٥ - ٣٨.
١١. الحبيب، محمود محمد. (١٩٦٩) قضية تأميم النفط العراقي. المعرفة، ع ٩١ ، ٣ - ٢٧.
١٢. حداد، حامد عبيد. (٢٠١١). دور تركيا في أزمة المياه في الشرق الأوسط: العراق أنموذجًا (سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ١١٧). بغداد: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد. ص ٢٩–٣٠.
١٣. حسن، محمد عبد صالح. (٢٠٠٩) أزمة المياه في العراق بين الموقفين التركي والعراقي. مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع ٨٢ ، ٣٧ - ٥٦.
١٤. خليل، نوري عبدالحميد. (١٩٨١) أثر تأميم النفط العراقي في تطور العلاقة التعاقدية بين الأقطار العربية المنتجة للنفط في الخليج العربي وشركات النفط الكبرى. الخليج العربي، مج ١٣, ع ٢ ، ٦٩ - ٩٤.
١٥. الداود، محمود علي. (١٩٨٢). "العلاقات العربية – التركية والعوامل المؤثرة فيها". مجلة المستقبل العربي، (٤٥)، ٦٧–٦٩. بيروت.
١٦. الدليمي، أحمد عباس عبدالله، و الكبيسي، عبدالرحمن عبيد جمعة. (٢٠٢١) العلاقات التجارية العراقية - التركية بعد عام (٢٠٠٣): الواقع والطموح. مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، مج١١, ع٢ ، ٢٨٢ - ٣٠٦.
١٧. رحباني، ليلا نيكولاس. (٢٠١٠). مستقبل العلاقات الإقليمية بعد انتهاء العمليات القتالية في العراق. بيروت: الجامعة الدولية. ص ٥.
١٨. سلمان، بثينة حسيب. (٢٠٢٣) إصلاح الميزان التجاري العراقي التركي وأثره في تغيير واقع العلاقات العراقية التركية لصالح العراق. المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، مج٢١, ع٧٩ ، ٥٨ - ٧٥.
١٩. الطائي، مؤيد شاكر كاظم مخيلف، و الأعاجيبي، رياض ساهي مشكور. (٢٠٢٢) مشكلات تسويق النفط العراقي بعد التأميم ١٩٧٢-١٩٧٤. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، مج٢, ع٨ ، ٥٨٦ - ٦٠٣.
٢٠. الطويل، رواء زكي يونس. (٢٠١٠). "مستقبل العلاقات العراقية – التركية في ظل المصالح المشتركة". في مستقبل علاقات العراق ودول الجوار، المؤتمر العلمي السنوي السادس لمركز الدراسات الإقليمية (٢٧–٢٨ أيار ٢٠٠٩)، جامعة الموصل، ص ٥٢٧–٥٣٠.
٢١. ظاهر، إسراء خزعل. (٢٠٢٠) العلاقات الاقتصادية العراقية-التركية ٢٠٠٣-٢٠١١: دراسة تاريخية. المجلة الدولية أبحاث في العلوم التربوية والإنسانية والآداب واللغات، مج١, ع٦ ، ٥٥٥ - ٥٧٧.
٢٢. العاني، نوري عبدالحميد، و الدوري، أسامة عبدالرحمن نعمان. (٢٠٠٤) العلاقة العراقية - التركية: النشأة ودور النفط ١٩٢١ - ١٩٣٢. مجلة المجمع العلمي، مج ٥١, ج ٣,٤ ، ١٨٣ - ٢١٨.
٢٣. العبيدي، شذى فيصل شو. (٢٠٠٦). تركيا وقضايا المشرق العربي (١٩٦٧–١٩٨٨) (أطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية التربية، جامعة الموصل. ص ٥٢–٧٠.
٢٤. العلاف، إبراهيم خليل أحمد حامد. (٢٠٠٦). "السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣". مجلة دراسات إقليمية، (٥)، ٥–١٥. مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل.
٢٥. العلياوي، سماح مهدي صالح. (٢٠٢٠) السياسة الخارجية التركية تجاه العراق في سياق التحولات الجيوسياسية الإقليمية والدولية. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع٧١ ، ٢٢٧ - ٢٦٢.

٢٦. غالي، إسراء فالح. (٢٠٢٤) تاريخ النفط في العراق من عام ١٩٧٢-٢٠١٨ بين سيطرة الشركات العالمية على الاقتصاد ومحاولات التحرر: الواقع وآفاق المستقبل. الخليج العربي، مج٥٢, ع٤ ، ٢٧ - ٤٤.
٢٧. غدير، غازي فيصل. (٢٠٠٩) سياسة تركيا اتجاه العراق ١٩٩١ - ٢٠٠٣ م. مجلة كلية المأمون، ع١٤ ، ٢٧ - ٥٦.
٢٨. معوض، جلال عبد الله. (١٩٩٨). العلاقات الاقتصادية العربية – التركية. دراسات استراتيجية، (٢٣)، ١٢–٩٨. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي.
٢٩. معوض، جلال عبد الله. (١٩٩٨). صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص ١٣٦–١٣٧.
٣٠. النعيمي، لقمان عمر محمود. (٢٠٠٧). تركيا وتطورات الأوضاع في العراق: دراسة في المواقف السياسية التركية (٢٠٠٣–٢٠٠٦). بحث غير منشور. مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل. ص ١١.
٣١. النعيمي، لقمان عمر محمود. (٢٠٠٩). "ماذا يُنتظر من تأسيس المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا؟". تحليلات استراتيجية، المجلد (٣)، العدد (٣٩)، ٣–٤. مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل.
٣٢. نور الدين، محمد. (٢٠١٠). تركيا والموقف من احتمالات توجيه ضربة عسكرية إلى إيران. مجلة شؤون الأوسط، (١٣٦)، ٥٨. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.

References:

١. Ibrahim, Mohammed Al-Saudi. (2021). The Nationalization of Iraq's Oil in 1972 and the International Response. Journal of the Faculty of Arabic Language in Itay Al-Baroud, No. 34, Vol. 4, pp. 3257–3322.
٢. Park, Bill. (2012). Ankara and Erbil: The End of Turkey's Red Lines. Awr News Agency, p. 2.
٣. Barkey, Henri J. (2005). Turkey and Iraq: Risks and Prospects of Neighborhood (Special Report No. 141). Washington: United States Institute of Peace, p. 4.
٤. Bakir, Ali Hussein, et al. (2009). Turkey Between Domestic Challenges and External Stakes. Beirut: Al Jazeera Center for Studies, Arab Scientific Publishers, pp. 158–159.
٥. Behnan, Hanna Azzo. (2006). Iraqi–Turkish Oil Relations: 1977–2001. Journal of Regional Studies, Vol. 3, No. 5, pp. 22–49.
٦. Behnan, Hanna Azzo. (2006). "Iraqi–Turkish Oil Relations (1977–2001)." Journal of Regional Studies, (5), 33–36. Regional Studies Center, University of Mosul.
٧. Behnan, Hanna Azzo. (2006). "The Turkish Government's Position on Developments in Iraq (2003–2006)." In Iraq and Neighboring Countries: Proceedings of the Fifth Annual Scientific Conference of the Regional Studies Center (pp. 47–50). University of Mosul.
٨. Al-Bu'ali, Yahya Hamoud Hassan. (2015). Features of Iraq's Oil Policy. Gulf Economist Journal, No. 25, pp. 54–104.
٩. Tawfiq, Saad Haqi. (2009). Turkey's Regional Policy Toward the Gulf, 2002–2008. Journal of Political Science, (38–39), pp. 17–19. Baghdad: College of Political Science, University of Baghdad.

.١٠ Gurbuz, Emir. (2023). The Implications of Turkey's Suspension of Iraqi Oil Exports on Global Markets. Political Horizons, No. 133, pp. 35–38.
.١١ Al-Habib, Mahmoud Mohammed. (1969). The Issue of Iraq's Oil Nationalization. Al-Ma'arifa, No. 91, pp. 3–27.
.١٢ Haddad, Hamed Obeid. (2011). Turkey's Role in the Middle East Water Crisis: The Case of Iraq (Strategic Studies Series, No. 117). Baghdad: Center for International Studies, University of Baghdad, pp. 29–30.
.١٣ Hassan, Mohammed Abdul Saleh. (2009). The Water Crisis in Iraq Between the Turkish and Iraqi Positions. Al-Ustadh Journal for Human and Social Sciences, No. 82, pp. 37–56.
.١٤ Khalil, Nouri Abdul Hamid. (1981). The Impact of Iraq's Oil Nationalization on the Evolution of Contractual Relations Between Arab Gulf Oil-Producing Countries and Major Oil Companies. Arabian Gulf Journal, Vol. 13, No. 2, pp. 69–94.
.١٥ Al-Dawood, Mahmoud Ali. (1982). "Arab–Turkish Relations and the Influencing Factors." Arab Future Journal, (45), pp. 67–69. Beirut.
.١٦ Al-Dulaimi, Ahmed Abbas Abdullah, & Al-Kubaisi, Abdulrahman Obeid Jumaa. (2021). Iraqi–Turkish Trade Relations After 2003: Reality and Ambition. Kirkuk University Journal for Administrative and Economic Sciences, Vol. 11, No. 2, pp. 282–306.
.١٧ Rahbani, Leila Nicolas. (2010). The Future of Regional Relations After the End of Combat Operations in Iraq. Beirut: International University, p. 5.
.١٨ Salman, Buthaina Haseeb. (2023). Reforming the Iraqi–Turkish Trade Balance and Its Impact on Shifting Relations in Favor of Iraq. Iraqi Journal of Economic Sciences, Vol. 21, No. 79, pp. 58–75.
.١٩ Al-Taie, Moayad Shaker Kazem Mukhaylif, & Al-A'ajibi, Riyadh Sahi Mashkoor. (2022). Problems of Marketing Iraqi Oil After Nationalization (1972–1974). Ibn Khaldun Journal for Studies and Research, Vol. 2, No. 8, pp. 586–603.
.٢٠ Al-Tawil, Rawaa Zaki Younis. (2010). "The Future of Iraqi–Turkish Relations in Light of Common Interests." In The Future of Iraq's Relations with Neighboring Countries, Sixth Annual Scientific Conference of the Regional Studies Center (May 27–28, 2009), University of Mosul, pp. 527–530.
.٢١ Thaher, Israa Khazal. (2020). Iraqi–Turkish Economic Relations 2003–2011: A Historical Study. International Journal of Research in Educational, Human and Literary Sciences and Languages, Vol. 1, No. 6, pp. 555–577.
.٢٢ Al-Ani, Nouri Abdul Hamid, & Al-Douri, Osama Abdul Rahman Nouman. (2004). Iraqi–Turkish Relations: Origins and the Role of Oil, 1921–1932. Journal of the Scientific Academy, Vol. 51, Parts 3–4, pp. 183–218.
.٢٣ Al-Obaidi, Shatha Faisal Shaw. (2006). Turkey and the Issues of the Arab East (1967–1988). (Unpublished PhD Dissertation). College of Education, University of Mosul, pp. 52–70.

.٢٤ Al-Allaf, Ibrahim Khalil Ahmed Hamed. (2006). “Turkish Foreign Political Behavior Toward Iraq After April 9, 2003.” Journal of Regional Studies, (5), pp. 5–15. Regional Studies Center, University of Mosul.
.٢٥ Al-Alyaawi, Samah Mahdi Saleh. (2020). Turkey’s Foreign Policy Toward Iraq in the Context of Regional and International Geopolitical Transformations. Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies, No. 71, pp. 227–262.
.٢٦ Ghali, Israa Faleh. (2024). The History of Oil in Iraq (1972–2018): Between the Dominance of Global Companies and Attempts at Liberation – Reality and Future Prospects. Arabian Gulf Journal, Vol. 52, No. 4, pp. 27–44.
.٢٧ Ghadir, Ghazi Faisal. (2009). Turkey’s Policy Toward Iraq (1991–2003). Al-Ma'moun College Journal, No. 14, pp. 27–56.
.٢٨ Maawad, Jalal Abdullah. (1998). Arab–Turkish Economic Relations. Strategic Studies, (23), pp. 12–98. Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi.
.٢٩ Maawad, Jalal Abdullah. (1998). Decision-Making in Turkey and Arab–Turkish Relations. Beirut: Center for Arab Unity Studies, pp. 136–137.
.٣٠ Al-Na’eemi, Luqman Omar Mahmoud. (2007). Turkey and Developments in Iraq: A Study of Turkish Political Positions (2003–2006). Unpublished research. Regional Studies Center, University of Mosul, p. 11.
.٣١ Al-Na’eemi, Luqman Omar Mahmoud. (2009). “What Is Expected from the Establishment of the High Council for Strategic Cooperation Between Iraq and Turkey?” Strategic Analyses, Vol. 3, No. 39, pp. 3–4. Regional Studies Center, University of Mosul.
.٣٢ Nour Al-Din, Mohammed. (2010). Turkey and the Position on the Possibility of a Military Strike Against Iran. Middle East Affairs Journal, (136), p. 58. Beirut: Center for Strategic Studies, Research, and Documentation.
.٣٣ Duman, L., & Erendor, M. E. (2024). The Implication of the Iraq Conflict on the US–Türkiye Strategic Relationship. Conflict Studies Quarterly.(٤٦) ,
.٣٤ Öztürk, B. (2024). Development Road Project: Transforming Türkiye–Iraq Relations. Brief N, 61.
.٣٥ Akyener, O. (2016). Northern Iraq & Turkey: From the View of Energy Politics. Energy Policy Turkey, (1), 76–89.
.٣٦ Öztürk, B. (2025). The Development Road Project (DRP): Transforming the Nature of Türkiye–Iraq Relations. PERCEPTIONS: Journal of International Affairs, 29(2), 196–213.
.٣٧ Bowlus, J. V. (2017). A Crude Marriage: Iraq, Turkey, and the Kirkuk–Ceyhan Oil Pipeline. Middle Eastern Studies, 53(5), 724–746.